



2016 ميشال عون رئيساً

العمال والمهنيون: «الدولة» أولاً

التكاليف التي نكتبها». هذا الكلام يتوافق وما يقوله رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس حول ضرورة إقرار الخطط «المنسية»، كخطة النقل العام البري، فضلاً عن المطالب «المعهودة» المتمثلة بتفعيل أجهزة الرقابة وضبط التعديلات المتعلقة بإغراق السوق بـ«اللوحات البيضاء وغيرها». ويشير طليس إلى استمرار الإضراب بسبب ثبات الاتحاد على موقفه الرافض لعمليات التزوير التي لحقت بمناقصات الميكانيك.

عموماً واتحاد أصحاب الشاحنات خصوصاً. يقول رئيس نقابة اتحاد أصحاب الشاحنات شفيق القسيس إن السائقين يتوقعون إلى «الدولة»، الكيان الذي يُفعل قوانينه خدمة للمواطنين، لا العكس. يُطالب قسيس بتطبيق قانون السير «بشكل كامل، ليس فقط الجزء المتعلق بالمحاضر والضبط»، ويُضيف: استناداً إلى المادة 412 من القانون، يستطيع كل من الوزراء المعنيين تحقيق مطالبنا وإنهاء إضرابنا. هم المسؤولون عن إضرابنا المستمرة. لا يكثر ثون لكل

السياسية والفرغ الرئاسي دفعا نحو «الماطلة» في حسم مسألة قانون الإيجارات الجديد، وبالتالي «أدى إلى فرض واقع الأحكام القضائية الجائرة»، مُشيراً إلى وجود خمسة مشاريع قوانين تتعلق بخطة السكن والإيجارات «نائمة» في أدرج المجلس وتحتاج إلى من يوظفها. هذه المشاريع تُضاف إلى بقية الكثير من الخطط والاتفاقيات «النائمة»، ك«الاتفاقية الثلاثية» التي يُطالب بتنفيذها اتحاد النقل البري

العمال والمستخدمين كاسترو عبدالله (الأخبار).

تغييب الدولة يسبق الفرغ

يقول عبدالله إن البلد كان يفتقر إلى مُقومات الدولة قبل الفرغ الرئاسي، وإن «التحدّي» يكمن في إمكانية استعادة الدولة في العهد الجديد. برأيه، الحل يكمن في عودة المؤسسات الدستورية التي تكفل حقوق العمال. لا يُخفي عبدالله هاجس «السلة» التي توافقوا عليها، ويتخوف من «استمرارية الصيغة التي تحكمتنا منذ عقود، القائمة على المحاصصات والمنافع الشخصية». برأيه، أبرز ما حصل في إدارة النقابات والنقطة أخيراً يفضح آلية نهب خيرات المواطنين ويكشف نهج المحاصصات المعتمد في إدارات الدولة.

مطالب العمال واضحة ويصفها عبدالله بـ«البديهية»: قانون عمل مُنصف، خطة توفير فرص عمل، تصحيح الحد الأدنى للأجور، وإقرار سلسلة الرتب والرواتب، تحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار نظام صحي يحفظ كرامة المواطنين.

لا يبدو عبدالله متفائلاً كثيراً، فالقانون الذي أقر قانون الإيجارات الجديد الأسود، هو نفسه الباقي في العهد الجديد. هنا يبرز المطالب المتعلق بحق السكن «المقدس»، على حدّ تعبير رئيس تجمع المحامين للطعن وتعديل قانون الإيجارات الجديد، المحامي أديب زخور. يُشير الأخير إلى أن المتساجرين القدامى يطلبون من الرئيس الجديد ضمان حق السكن الدستوري، وهذه «الضمانة»، تكون عبر إعلان المجلس النيابي بطلان قانون الإيجارات منذ تاريخ إبطاله في المجلس الدستوري في آب عام 2013.

حق السكن «المنسي» إذ يجب أن يعود إلى «الواجهة» في العهد الجديد. يرى زخور أن شلل الحياة

في «العهد الجديد»، مطلب الاتحادات العمالية والنقابات المهنية واضحٌ ومُحدّد: «الدولة». تختصر هذه الفئات أولوياتها بشكك صريح: «نريد دولة مؤسسات وقوانين تصون حقوق الناس، وتنسّف صيغة الشركات الخاصة التي تحكمتنا بالمحاصصات ووفق مصالحها الضيقة».

هديك فرغور

تأمين الرعاية الصحية الاجتماعية، ضمان حق السكن، تأمين حق التعليم، وضع قانون عمل مُنصف للعمال، إعادة الهبة إلى القضاء عبر ضمان استقلاليتته، حماية الأملاك العامة، تحصين المهن الحرة، مكافحة احتكار الدواء، تفعيل قانون السير، بثّ مسألة قانون الإيجارات الجديد، تنفيذ خطة النقل البري،

المطلوب قضاء مُستقل وتفعيل أجهزة الرقابة والمجالس التأديبية

سلسلة الرتب والرواتب وتصحيح الأجور... وتطول لأثمة أولويات العمال والنقابات. برأي هؤلاء، العهود السابقة حرمتهم حقوقهم لأنها «غيبت» الدولة و«كبلت» مؤسساتها، أو ربما لأنها «لرّمت» حقوق الناس لشركات خاصة لم تكثر إلا لمصلحة القائمين عليها، وفق ما يقول رئيس الاتحاد الوطني لنقابات

خشية من استمرار الصيغة القائمة منذ عقود على المحاصصات والمنافع الشخصية (هروان بو حيدر)



الهيئات الاقتصادية وأخواتها: نحن أبناء اليوم

غالبية مواقف الهيئات عن الفرغ الرئاسي وعن تعطيل مجلس النواب. الاتحاد العمالي ليس سوى إحدى الأدوات السياسية المسوكة من الرئيس نبيه بزي، وهو كان شريكاً فاعلاً في هذه «الجوقة»، التي كانت تستخدم الفرغ الرئاسي في حزيران 2015 كانت السياسية. في حزيران 2015 كانت الهيئات والاتحاد شركاء في «بيال» تحت عنوان «نداء 25 تموز - قرار ضد الانتحار». التسمية

على انهيار اقتصادي. ويقف إلى جانب شقير بعض ممثلي الهيئات. هم في غالبيتهم من المستورزين الذين يعتقدون أن وجودهم ضمن الهيئات يجعلهم مرشحين حكماً لدى المراجع السياسية والطائفية التي ينتمون إليها. جلّ ما هو مطلوب منهم اتباع الموقف السياسي لشقير الذي يحمل كلمة السر «الحريية» بسبب علاقته الوطيدة بمدير مكتب الرئيس سعد الحريري، نادر الحريري. شقير يستمد نفوذه من علاقته بنادر، وهي لم تكن شخصية فقط، بل كانت سياسية يغلب عليها طابع البنزس. نادر الحريري هو عراب وصول شقير إلى رئاسة غرفة التجارة، وهو المايسترو الذي يدير مجموعة حريية من الزعماء المحليين ومن رجال الأعمال المسخرين لتظهير موقف سياسي واحد.

رئيسها، إلا أنه لم يذهب إلى حدّ المجاهرة بذلك. في بعض الأحيان كان يوجه الدعوات عبر الهاتف لعقد الهيئات من دون علم رئيسها الوزير السابق عدنان القصار مستغلاً وجوده خارج لبنان. وفي

موقف الهيئات في عهد الفرغ تجاذبته الأطراف السياسية

أوقات أخرى كان يجري مشاورات مع ممثلي الهيئات عن هذه الخطوة أو تلك، أو يطلب منهم الاعتراض على البيانات وفرض تعديلات عليها لمصلحة الأفكار التي يريد تسويقها. الإضراب الأخير كان فكرته، تماماً كالعديد من الأفكار التي كان يطلب إدراجها في بيانات الهيئات عن «تعطيل» مجلس النواب ومجلس الوزراء. ففي كلا الحالتين كان المقصود بهذا التعطيل هو التيار الوطني الحرّ ومع حزب الله. هما الطرفان المقصودان بهذا الكلام الذي يستند إليه للقول بأن لبنان مقبل

الفرغ الرئاسي وانعكاسه على المؤشرات الاقتصادية. في نهاية الاجتماع، أصدر المجتمعون بياناً يحدد يوم 29 أيلول موعداً للتحرك، تحت شعار «رفضاً للشغور الرئاسي وتضامناً مع الاقتصاد الوطني وحماية للقامة عيش اللبنانيين». وقالت الهيئات إن «هذا التحرك خطوة أولى، من ضمن خطة التحرك المتدرجة التي ستنفذها تبعاً في الفترة المقبلة». أما التحرك، فلم يكن متفقاً عليه، إذ سبق لرئيس غرفة بيروت محمد شقير وبعض ممثلي الهيئات أن ثابروا على طرح تحركات احتجاجية منذ بدء الشغور الرئاسي، إلا أنها لم تكن محور إجماع ممثلي الهيئات، فضلاً عن كونها غير مقبولة من بعضهم. كان شقير يحاول تنفيذ خطوة كبيرة مثل الإضراب أو العصيان المدني...

لم يوفر شقير فرصة للتذكير بهذه الطروحات إلا فعلها. وكان أبرز الأعضاء الناطقين باسم الهيئات. استخدم نفوذه كرئيس لغرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان للحديث باسم الهيئات وكأنه

على مدى سنتين ونصف سنة دأبت «الهيئات الاقتصادية» على التحذير من انهيار اقتصادي سببه الفرغ الرئاسي. تهويل لم يأت ترجمة لمصالح الهيئات التي اعتادت تكرس نفسها سلطة قائمة بذاتها «تطمح ولا تطامح». بل انحدرت لتكون أداة حصرية بيد «تيار المستقبل». محرّك الظل لهذه الدمية هو نادر الحريري، أما المنفذ فهو رئيس غرفة التجارة في بيروت محمد شقير

محمد وهبة

في 6 أيلول الماضي عقد ممثلو هيئات أصحاب العمل المعروفة باسم «الهيئات الاقتصادية» اجتماعاً ناقشوا خلاله موضوع



انتخاب رئيس للجمهورية نقطة بداية (هروان طحطح)